بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

الخطة الخمسية الاولى
للبحوث العمالية والاجتماعية

١٩٨٤/٨٣ ـ ١٩٨٨/٨٧م

مطبوعات ١٦ وثائقية

بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

قسم التوثيق والمعلومات

المكتبة

تاريخ إعادة الكتاب	تاريخ إعادة الكتاب

الجمعية الخيرية الدولية

للبحوث العلمية والاجتماعية

المكتب التنفيذي

الطبعة الأولى
١٩٩٤م

المكتب التنفيذي
ص . ب : ٢٦٣٠٣ - المنامة - البحرين
هاتف : ٥٣٠٢٠٢ - فاكس : ٥٣٠٧٥٣ - برقياً : تنفيذ

مطبوعات وثائقية

سلسلة وثائقية

تصدر عن

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مخصصة لنشر

القرارات والسياسات والقوانين الاسترشادية والمبادئ والأطر والنظم واللوائح النموذجية التي يعتمدها المجلس .

يشرف على السلسلة

قسم التوثيق والمعلومات
بالمكتب التنفيذي

العدد (١٦) رجب - شعبان ١٤١٤هـ -الموافق كانون الثاني/يناير ١٩٩٤م

مقدمـــة

اعتمـد مجلس وزراء العمل والشـؤون الاجتماعية بـدول مجلس التعـاون لدول الخليـج العربيـة، فى ختام اجتماعات دورتـه الخامسة في مسقـط، الخطة الخمسية الأولى للبحـوث العمالية والاجتماعية التي تـوزعت على ثلاثـة اجزاء، الأول خاص ببحوث المجال العمالي والثاني لبحوث المجال الاجتماعي أما الجزء الثالث فقـد تضمن البحوث المتعلقـة بالأطـر البشرية والتنظيميـة ، كما حددت الخطة السمات والمعايير الموضوعية للبحوث المطلوب انجازها.

وفى اطـار اعتماد وتنفيذ هـذه الخطة تـم تحقيق واحد من اهم منجـزات المجلس خلال فترة العمل السـابقة التي تميـزت بكثافـة النشاط العلمي وكم ونوع المسوح الميدانية والدراسات العلميـة التى تم اجراؤها حول العديد من ظـواهـر وقضـايـا ومشكـلات المجتمع والتى تم من خـلالها تحديـد حجم وطبيعة هـذه المشكلات والظواهـر والتعرف على الأسباب التى تـؤدي اليها والوقوف على العوامل المؤثرة فيها.

وبفضل ذلك توفـرت لأقطار مجلس التعاون الخليجي حصيلـة قيمة من الدراسـات الاجتماعية والبحوث العمالية التى جـاءت لتسد حاجة اسـاسية قائمة وخاصة في مجال رصد وتحليل عدد من الظواهر والقضايا الهامة التى لم يسبق معالجتها او تناولها بالبحث والمناقشة على الصعيد المشترك.

ومن جانب آخـر فقد عززت هذه الخطـة مسعى المكتب التنفيذي الهادف الى انجـاز وثـائق وتقـاريـر ومتطلبـات العمل المشترك وفق سيـاق زمني مبرمج وتحضير واعداد مسبق، الأمر الذي عكـس استجابة عملية لحرص المجلس على انتهاج اسلـوب البحث العلمي الموضوعي الـرصين في مجال مناقشـة ومعالجة الموضوعات والمسائل المطروحة على بساط البحث بحيث يتم اصدار القرارات فى ضوء مؤشرات ونتائج علمية مستخلصة من تحليل دقيق للبيانات والمعلومات والاحصاءات الرسمية المتوفرة والموثقة.

ومن الناحية الـزمنية فقد غطت الخطة الفترة الواقعـة ما بين عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٨م ، غير ان انجـاز بعض البحوث قد استغـرق فترة اطول من المدة المقررة لها بالنظر للمرونـة التى تميزت بها الخطة والتي اتاحت المجال لتمديد الفترات الـزمنية لعملية الانجاز وذلك وفقـا لمقتضيات وظروف سير العمل وتبعا لإعـادة النظر في الأولويات ومـدى توفر المعلومـات كما اتاحت الفرصة لمناقشة عدداً من الموضـوعات الوارده في الخطة في اطار عقد ندوات وملتقيات علميـة وفرت بـدورها حصيلـة ممتازة من الـدراسات والأوراق والبحوث العمالية والاجتماعية المختلفة.

ويأتي تخصيص هذا العدد من سلسلـة المطبوعات الوثـائقية لنشر خطة البحوث هذه بهدف الرصد والتوثيق لمرحلة هامة على صعيد التعاون العمالي والاجتماعي المشترك عززها المجلس بمرحلة اخرى جاءت بدايتها مع القرار الذي اصدره فى دورته الحادية عشرة التي عقـدها في الرياض عام ١٩٩٣م والذي تم بموجبه تكليف المكتب التنفيذي باعـداد اطار عام لدراسة القضايا والظواهر الاجتماعية في اقطار مجلس التعاون والذي سيحقق في حال انجازه خطوة اخرى مـؤثرة في سبيل مواصلة بحث الظواهر والقضـايا الاجتماعية والعماليـة البـارزة وتلمس الوسـائل العلميـة الكفيلـة بمعالجتهـا وطـرح الخيارات الممكنـة للتعامل معهـا في اطار قـرارات العمل المشترك التى سوف يتبنـاها المجلس خـلال الفترة القـادمة والتى نـرجـو ان تكون في مستـوى الطموحات المنشودة والقدرة الفاعلة على تحقيق الأهداف والغايات المشتركة.

ونسأل الله سبحانه وتعالى دوام التوفيق والهداية.

قسم التوثيق والمعلومات

المكتب التنفيذي

الخطـــة الخمسـية الاولـــى
للبحوث العمالية والاجتماعية

١٩٨٤/٨٣ - ١٩٨٨/٨٧م

الخطة الخمسية الاولى
للبحوث العمالية والاجتماعية

(أ) مقدمة

قام المكتب التنفيذي في ضوء الآراء والمقترحات المقدمة من الدول الاعضاء، باعادة صياغة الخطة الخمسية للبحوث في المجالين العمالي والاجتماعي، وذلك من خلال نظرة كلية شاملة، لم تعتمد على محاولة التوفيق الشكلي بين هذه الآراء والمقترحات، بل اعتمدت على عملية استشفاف نسق متكامل، يقوم على العامل الجوهرى المشترك لهذه الآراء والمقترحات، ويسترشد بمبادىء وتصورات العمل الرئيسية التى اقرت من قبل المجلس في مؤتمره التأسيسى، فجاءت مجموعة البحوث والواردة في الخطة، وفي صياغتها المعدلة، حلقات متصلة في سلسلة مترابطة، اعتمد على قواعد المنهج العلمي في اختيارها وتحديد اهدافها وترتيب اولوياتها.

كما استند المكتب في كل ذلك، الى طموحات الدول الاعضاء في تعميق دور وزارات العمل والشؤون الاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العربي الخليجي.

وانطلاقا من النظرة الكلية الشاملة نفسها، كان لابد من استحداث مجال ثالث مكمل، يقوم على ضرورة اعداد بحوث مسحية لموضوعات مشتركة في المجالين الاساسيين: العمالي والاجتماعي، تتعلق بالقوى العاملة الفنية، من حيث خبراتها وكفاءاتها، واوصافها الوظيفية،

واحتياجاتها التدريبية وما يتاح من فرص لتلبيتها، كما تتعلق مثل هذه البحوث المسحية بالابنية التنظيمية والاجهزة التنفيذية ومسؤولياتها، وهي كما هو ملاحظ، وان كانت بحوث لا تنصب على موضوعات اختصاصات ومجالات عمل وزارات العمل والشؤون الاجتماعية، الا انها بحوث تكتسب اهميتها من حيث ان الجوانب التي تتعرض لها جوانب حيوية، يتوقف عليها مدى نجاح او اخفاق اداء هذه الوزارات لمسؤولياتها ودورها في خدمة المجتمع، وفي تحقيق طموحاتها ومشروعاتها، اضافة الى ان حركة التنسيق والتوجيه وتبادل الخبرة بين الدول الاعضاء، لن تكون ذات اثر فعال، ان هى لم تبدأ بهذه الجوانب المتعلقة بالاطر البشرية والتنظيمية، بنفس بدايتها في الجوانب الفنية والتخصصية.

(٣) السمات المشتركة لبحوث الخطة

تلتقي بحوث الخطة في مجالاتها الثلاثة في سمات مشتركة فرضتها مجموعة من الاعتبارات المستندة الى الاغراض التى تم من اجلها وضع الخطة الخمسية، والوسائل التي يتم من خلالها تنفيذها. ويمكن الاشارة فيما يلى الى اهم هذه السمات المشتركة:

١ - ان المرحلة التي يمر بها مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تفرض ان تكون دراسات الخطة دراسات استطلاعية مسحية، تهدف الى الوقوف على الظاهرة او المشكلة وتحديد حجمها وخصائصها المشتركة في الدول الاعضاء.

٢ - ان هذه الدراسات تطمح جميعها في الوصول الى مجموعة من البيانات والمعلومات التى تساعد على اقتراح معالم واسس لسياسة عربية خليجية مشتركة ازاء موضوع الدراسة، ومن ثم اقتراح مجموعة من برامج العمل المنفذة لهذه السياسة على المستويين: المستوى المحلى والذى تحكمه خصوصيات وامكانيات كل دولة، والمستوى العربي الخليجي، والذى يتميز بحد ادنى مشترك من التصورات وامكانيات التنفيذ تلتقي عنده كل الدول الاعضاء.

٣ - ان دراسات هذه الخطة، بحكم كونها الخطة الاولى، فانها تستهدف القيام بعملية مسح استطلاعية للواقع، بحسب اولويات لا تقتصر على اختيار موضوعات الدراسة فحسب، وانما على الجوانب العامة من هذه الموضوعات، وبادوات بحث معينة، وذلك من اجل الحصول على معلومات اساسية، تكون مقدمة لدراسات قادمة اكثر تخصصا وتفصيلا.

٤ - ان هذه الدراسات، وبالرغم من الهدف الاساسي منها، والمتمثل في توفير معطيات ومبررات للقرارات التي يصدرها المجلس فانها ستكون اثراء للمكتبة العربية المتخصصة بدراسات علمية وموضوعية مقارنة ومعززة بالبيانات الدقيقة الموثقة عن الجوانب الاجتماعية والعمالية للمنطقة، هى اليوم من اكثر مناطق العالم اهمية.

٥ – لن تقتصر فائدة هذه الدراسات على مجلس الوزراء ووزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الاعضاء، وانما سيمتد تأثيرها على كل الجهات المعنية داخل هذه الدول، انطلاقا من النظرة الشاملة التي تقوم على تكامل الجهود في معالجة أية مشكلة، وعدم اقتصار مسؤولية ذلك على جهة واحدة.

٦ – ان هذه الدراسات اعتمدت التكامل والتنسيق مع الانشطة البحثية التي تتم على المستوى العربي الاوسع، وتتمثل في الجهود المبذولة في اطار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومنظمة العمل العربية وغيرها من مؤسسات العمل العربي المشترك.

(٣) المعايير الموضوعية:

في ضوء ما تقدم، تتبين اهمية تحديد مؤشرات واضحة للعمل العلمى الذي يقوم به المكتب التنفيذي، حيث ان هذا التحديد سوف يمكن المكتب من تحقيق اداء افضل للمهام العلمية وتهيئة مستلزماتها وشروطها في وقت مناسب ومبرمج.

وعليه فان المكتب تقدم بمشروع خطة خمسية للبحوث العمالية والاجتماعية للسنوات الخمس الممتدة من ١٩٨٤/٨٣ – ١٩٨٨/٨٧. مؤكدا حرصه على ان يأخذ على عاتقه تنفيذها خلال الفترة المذكورة.

علما بأن المكتب وعند صياغة مفردات هذه الخطة، قد اخذ بعين الاعتبار عدة معايير موضوعية، يمكن اجمالها فيما يلي:

١ - الامكانيات الفنية المتاحة حاليا، والمتوقعة مستقبلا في الدول الاعضاء وفي المكتب.

٢ - الحاجة الفعلية الى بيانات يمكن ان تسهم في عمليات التنمية الاجتماعية، وتعميق دور وزارات العمل والشؤون الاجتماعية.

٣ - الوصول الى بيانات تؤمّن الحد الادنى من الاشتراك والتقارب في برامج العمل الاجتماعي والانشطة العمالية المختلفة.

٤ - التكامل بين مفردات الخطة الخمسية للبحوث وبين اطر استراتيجية العمل الاجتماعي المشترك في الوطن العربي.

٥ - ان تساعد نتائج بحوث الخطة الخمسية على تطبيق التوصيات التى اقرها السادة الوزراء، وعلى ترشيد وتقييم البرامج الحالية.

٦ - التنسيق مع الاجهزة العلمية العربية فيما يتعلق بتنفيذ الخطة.

٧ - احتمال استكمال بعض البحوث في السنة التالية لاجرائها، ووضع موضوعات بديلة يمكن القيام بها في حالة عدم اتخاذ قرار باستكمال بحوث السنة الماضية.

٨ – المرونة في تنفيذ الخطة، بتقديم او تأجيل او الغاء احد بحوث الخطة، حسب ضرورات مستجدة، او تكليفات لمقتضيات يرتأيها مجلس الوزراء.

(٤) التغطية المالية:

يتطلب تنفيذ الخطة الخمسية للبحوث العمالية والاجتماعية، رصد الاعتمادات المالية اللازمة من قبل المجلس، وذلك في ضوء قيام المكتب التنفيذي بتحديد التكاليف التقديرية لاجراء وانجاز بحوث الخطة ضمن الموازنات التقديرية السنوية للمكتب ووفقا للبرنامج الزمني لتنفيذ البحوث.

* * *

أولاً: خطة البحوث في المجال العمالي

□ **السنة:** ٨٣ - ١٩٨٤

○ **البحث المحتمل استكماله:** «التصنيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية القوى العاملة في الدول العربية الخليجية»*

○ **البحث المقترح:** «دراسة مقارنة عن قوانين العمل بالدول العربية الخليجية».**

○ **مبررات اختيار البحث:**

تعتبر هذه الدراسة من اكثر الدراسات اهمية، لكونها محاولة اساسية للتعرف على واقع السياسات العمالية

---

* لقد تم انجاز هذه الدراسة من قبل المكتب التنفيذي واصدارها ضمن العدد (الحادي والعشرين - فبراير ١٩٩٣) من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، كما تم مناقشة نتائجها من قبل مجلس الوزراء في دورته الخامسة المنعقدة في مسقط (يناير ١٩٨٣) وكان من اهم هذه النتائج المباشرة باعداد الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني الذي اقره المجلس في دورته العاشرة المنعقدة في ابوظبي (يناير ١٩٩٠).

** لقد تم انجاز هذه الدراسة من قبل المكتب التنفيذي واصدارها ضمن العدد (الثاني - يناير ١٩٨٤) من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية كما تم مناقشة نتائجها من قبل مجلس الوزراء في دورته السادسة (يناير ١٩٨٤) والتي تم اعتمادها بموجب القرار رقم (٨) ومن ابرز هذه النتائج اعداد المشروع الاسترشادي الموحد للاحكام المتماثلة في قوانين وانظمة العمل بدول مجلس التعاون الذي اقره المجلس في دورته التاسعة المنعقدة في الكويت (يناير ١٩٨٨).

في دول مجلس التعاون بهدف التقريب والتوحيد، اذ تشكل قوانين العمل القاعدة الاساسية للتشريعات العمالية في مختلف المجالات.

ان الوقائع والمعطيات التي ستكشف عنها هذه الدراسة، ستكون ذات اثر بعيد في عملية التنسيق بين الدول الاعضاء في مجال التشريع العمالي، ومن هنا تكتسب هذه الدراسة اهميتها، وبالتالى اولويتها. ويمكن تحديد اهداف الدراسة العامة فيما يلي:

١ - تحديد اوجه التماثل والاختلاف بين هذه التشريعات، ومدى ملاءمتها للاوضاع الاجتماعية والعمالية السائدة والمتجددة في الدول الاعضاء.

٢ - اقتراح سبل التقريب بين هذه التشريعات، وامكانيات تطويرها على ضوء معطيات الواقع، بهدف توحيدها مستقبلا.

٣ - وضع معالم وأسس السياسة الخليجية المشتركة والمقترحة للتنسيق بين الدول الاعضاء في مجال تشريعات العمل، وبرامج العمل المقترحة لتنفيذ هذه السياسة.

□ **السنة:** ٨٤ - ١٩٨٥

○ **البحث المحتمل استكماله:** «دراسة مقارنة عن قوانين العمل في الدول العربية الخليجية».

○ **البحث المقترح** : «تخطيط القوى العاملة الوطنية في الدول العربية الخليجية».*

○ **مبررات اختيار البحث:**

يعد تخطيط القوى العاملة الوطنية مهمة اساسية في مجتمع الخليج العربي، الذى يشهد نهضة شاملة في مختلف المجالات، وذلك من اجل استخدام كافة موارده البشرية بكفاءة وفعالية، وهو ما تنبهت اليه دول مجلس التعاون منذ فترة، واعطته جل اهتمامها وعنايتها، وهو ايضا ما يفرض نفسه ضمن اولويات الموضوعات التى تفترض في أية خطة بحوث كهذه الخطة ان تدرسها. فالتخطيط هو اساس مهم من اساسيات السياسة العمالية، ومنه تبرز المشروعات وتنمو وتتكامل.

---

* بموجب القرار رقم (١٠) الصادر عن الدورة السادسة للمجلس (يناير ١٩٨٤) تم الاستغناء عن تنفيذ مشروع (دراسة تخطيط القوى العاملة الوطنية) وتقرر بموجب القرار رقم (١) الصادر عن المجلس في ذات الدورة تكليف المكتب بعقد ندوة علمية لدراسة الاستخدام الامثل للقوى العاملة الوطنية في الدول العربية الخليجية حيث عقدت هذه الندوة في مسقط وقام المكتب باعداد تقرير عن نتائجها وتم عرضه على الدورة السابعة للمجلس المنعقدة في المنامة (يناير ١٩٨٥). كما تم اصدار أهم ابحاث هذه الندوة ضمن سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية العدد (السادس - يناير ١٩٨٦).

الا ان هـذا التخطيط لا يمكن ان يتم في معـزل عن بيانات تبين حجم وخصائص القوى العاملة الوطنية ومراحل تطورها واسبابه، وهو ما تطمح اليه هذه الدراسة المقترحة، والتى ستتكون من مرحلتين رئيسيتين، الاولى تشمل مسحا شاملا لحجم وخصائص القوى العاملة الوطنية ومراحل تطورها، والثانية تشمل سياسات وواقع تخطيط هذه القوى في الدول الاعضاء.

ويمكن بذلك تحديد الاهداف العامة لهذا البحث بالآتي:

١ - الوقوف على حجم وخصائص القوى العاملة الوطنية في دول مجلس التعاون وتشخيص الجوانب المشتركة من قصور او تطور فيها.

٢ - الوقوف على واقع تخطيط القوى العاملة الوطنية في هذه الدول، مع التركيز على سياسات الاستخدام للعمالة الوطنية فيها وعلاقتها بكافة المجالات المؤثرة والمتأثرة بهذه السياسات من تعليم وتدريب واسكان... الخ.

٣ - تحديد واقع واتجاهات حرية التنقل والاقامة والعمل لهذه القوى العاملة الوطنية بين الدول الاعضاء.

٤ - اقتراح معالم واسس السياسة العربية الخليجية المشتركة لتخطيط القوى العاملة الوطنية، وبرامج العمل المشتركة لتنفيذ هذه السياسة.

□ **السنة:** ٨٥ - ١٩٨٦

- **البحث المحتمل استكماله:** «تخطيط القوى العاملة الوطنية في الدول العربية الخليجية».

- **البحث المقترح:** «دراسة مقارنة عن مراكز التدريب المهنى في الدول العربية الخليجية، ومعوقات نجاحها، وامكانية تكاملها».*

- **مبررات اختيار البحث:**

اخذت حاجة دول مجلس التعاون الى القوى العاملة المدربة تتضاعف لمواجهة متطلبات النهضة والتنمية الشاملة، التي تشهدها هذه الدول، في مختلف المجالات، خاصة وان برامج اعداد القوى العاملة المدربة فيها لا تزال في البداية، مما يحمّل مراكز التدريب المهنى القائمة، مسؤولية كبيرة لتلبية هذه الحاجة الملحة الى الكوادر المدربة المتخصصة، والقادرة على القيام بالنشاطات المختلفة والمطلوبة.

---

* لقد تم إنجاز هذه الدراسة وعرضت نتائجها على مجلس الوزراء في دورته العاشرة المنعقدة في ابوظبي (يناير ١٩٩٠) وكان من أبرز نتائجها اعداد صياغة مشروع مبادىء وأسس السياسة العربية الخليجية المشتركة في مجال التدريب المهني والتي تم اعتمادها بموجب القرار رقم (٢) الصادر عن المجلس في دورته الحادية عشرة المنعقدة في الرياض (مايو ١٩٩٣). كما تم اصدار هذه المبادىء ضمن سلسلة المطبوعات الوثائقية العدد (الخامس عشر - اكتوبر ١٩٩٣)

لذا فان القيام بدراسة مقارنة لمراكز التدريب المهني ستكون ذات فائدة كبيرة، باعتبار هذه المراكز ادوات تنفيذ فعالة لسياسات تخطيط القوى العاملة، سواء على المستوى المحلى او المستوى الاقليمى.

ويمكن تحديد اهداف الدراسة على النحو التالية:

١ - الوقوف على مراكز التدريب المهني القائمة في الدول الاعضاء من حيث سياستها وبرامجها وامكاناتها والطاقات الاستيعابية وطرق عملها ومعوقات نشاطها، وخطط التدريب فيها، ومستوياته ووسائل تمويله.

٢ - تحديد اوجه التشابه والاختلاف في كافة هذه الجوانب، بقصد الوصول الى ما هو مشترك فيها، حتى يمكن للدراسة وضع تصورات محددة لمعالجة الجوانب السلبية منها، وتدعيم الجوانب الايجابية، وذلك من خلال اساليب موحدة وفعالة.

٣ - وضع معالم وأسس لسياسة عربية خليجية مشتركة مقترحة لتنمية القوى العاملة الوطنية، وذلك على ضوء امكانيات مراكز التدريب المهني القائمة، الحالية والمتوقعة، بما يحقق الاستفادة القصوى والتكامل فيما بينها.

□ **السـنة:** ٨٦ - ١٩٨٧

○ **البحث المحتمل استكماله:** «دراسة مقارنة عن مراكز التدريب المهنى في الدول العربية الخليجية، ومعوقات نجاحها، وامكانية تكاملها».

○ **البحث المقترح :** «التأمينات الاجتماعية في الدول العربية الخليجية ودورها في تطور الانتاج ورفاهية العمال».*

○ **مبررات اختيار البحث:**

اصبحت التأمينات الاجتماعية ضرورة اقتصادية وانمائية لارتباطها باطمئنان العمال على غدهم في شيخوختهم، وعلى ذويهم من بعدهم، وفي مواجهة احتمالات الاصابات المهنية، مما ينعكس بصورة جلية على زيادة الانتاج والابداع في العمل وتطور الكفاءة.

---

* تم الاستعاضة عن انجاز هذا البحث بعقد ندوة علمية حول التأمينات الاجتماعية في اقطار الخليج العربية استناداً الى القرار رقم (٩) الصادر عن الدورة التاسعة للمجلس المنعقدة في الكويت (يناير ١٩٨٨). كما تم اصدار أهم ابحاث هذه الندوة ضمن سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية العدد (الخامس عشر - يناير ١٩٩٠).

ومن منطلق حرص الدول العربية الخليجية على تحقيق السلام الاجتماعي فقد اصدرت التشريعات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية، واضطلعت بدور كبير في العمل على توسيع مظلة التأمينات لتشمل كافة العمال، من مواطنين ووافدين واجانب، مساهمة بمسؤوليتها في مساعدة اصحاب العمل من اجل توفير ضمانة حقيقية تستقر بها العلاقات الصناعية وتستتب روح التعاون والبذل والعطاء.

وحيث ان دول مجلس التعاون تواجه ظروفا واوضاعا متشابهة فان دراسة مقارنة حول التأمينات الاجتماعية فيها ستكون ضرورية في طريق تحقيق التنسيق والتقارب من اجل وضع سياسة مشتركة وبرامج عمل مشتركة.

ويمكن ان تتحدد الاهداف العامة لهذه الدراسة في الآتي:

١ - الوقوف على التشريعات والاجراءات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية في الدول الاعضاء، وتحديد اوجه التشابه والاختلاف فيها، ودراسة مدى شمولها لكل اوضاع واحتياجات المجتمع، والصعوبات التي تواجهها.

٢ - تحديد اكثر السبل فاعلية في التقريب بين هذه التشريعات والاجراءات من أجل تطويرها وتوحيدها.

٣ - وضع اسس عامة مقترحة لسياسة عربية خليجية مشتركة في مجال التشريع للتأمينات الاجتماعية، وبرامج عمل لتنفيذها على المستوي المحلى والخليجي، مع الاخذ بالتجارب الناجحة والرائدة.

□ **السنة:** ٨٧ - ١٩٨٨

○ **البحث المحتمل استكماله:** «التأمينات الاجتماعية في الدول العربية الخليجية ودورها في تطور الانتاج ورفاهية العمال».

○ **البحث المقترح :** «السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».*

---

* لقد تم انجاز هذه الدراسة من قبل المكتب التنفيذي واصدارها ضمن العدد (الثالث عشر - اكتوبر ١٩٩٣) من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية وقد تم مناقشة نتائجها من قبل مجلس الوزراء في دورته العاشرة المنعقدة في ابوظبي (يناير ١٩٩٠) حيث تم بموجب القرار رقم (٧) الصادر عن المجلس في ذات الدورة اعتماد اسس ومبادىء السياسة العربية الخليجية المشتركة للسلامة والصحة المهنية والاطار العام لتطوير التعليم والتدريب في مجال السلامة والصحة المهنية. وقام المكتب باصدار هذه الأسس والمبادىء والاطار العام ضمن سلسلة مطبوعاته الوثائقية العدد (الثالث عشر - اكتوبر ١٩٩٣).

كما كان من نتائج هذه الدراسة اعداد اللائحة الاسترشادية الموحدة للسلامة والصحة المهنية التي اعتمدها المجلس في دورته الحادية عشرة المنعقدة في الرياض (مايو ١٩٩٣). والتى تم اصدارها ضمن سلسلة مطبوعات وثائقية العدد (الرابع عشر - اكتوبر ١٩٩٣).

○ مبررات اختيار البحث:

ان الامن الصناعي، وهو المطلب الذي تسعى دول مجلس التعاون من خلال تشريعاتها واجراءاتها الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، لا يمكن ان يتحقق الا بتظافر جهود العمال واصحاب العمل والاجهزة المختصة في هذه الدول. كما ان هذه الجهات هي المتأثرة بنتائج مدى مراعاة القواعد والاجراءات والارشادات سلبا كانت هذه النتائج أم ايجابا.

وقد اكدت المبادىء والاهداف التي قام عليها، ومن اجلها مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ان الاسهام في زيادة الانتاج ورفع كفايته لا يتم الا من خلال وسائل من بينها وضع البرامج لحماية الموارد البشرية والتنسيق بين هذه البرامج في نطاق السلامة والصحة المهنية وتوفير اساليب وطرق الوقاية من اصابات العمل والامراض المهنية.

وعليه فان اهم الاهداف العامة لدراسة مقارنة في مجال السلامة والصحة المهنية في دول مجلس التعاون تتمثل فيما يلي:

١ - التركيز على التشريعات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية بالدول الاعضاء، والنظم والبرامج التي تنظم تزويد العمال واصحاب الاعمال بالمعلومات والارشادات والكيفيات التي يتم فيها تفادي مخاطر العمل والتقليل من اثرها، ووسائل تنمية الوعى الوقائي بينهم، خاصة ما يتعلق منها

بتصميم مواد التوعية والاعلام وتنظيم الندوات وغيرها من الوسائل.

٢ - مسح لواقع الاجهزة المختصة والمسؤولة عن السلامة والصحة المهنية ومدى صلاحياتها وانشطتها، والتنسيق القائم بينها وبين الجهات الاخرى المتعاونة معها، ومدى تلبيتها لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل.

٣ - تحديد اوجه التماثل والاختلاف بين التشريعات والاجراءات في الدول الاعضاء، واستخلاص التجارب الايجابية، من اجل اقتراح سبل تقريب وتوحيد النظم الخاصة بالسلامة والصحة المهنية.

٤ - اقتراح معالم وأسس سياسة عربية خليجية مشتركة للتنسيق بين برامج حماية الموارد البشرية المنفذه في دول مجلس التعاون، واقتراح برامج عمل مشتركة لتنفيذ هذه السياسة.

* * *

ثانياً : خطة البحوث في المجال الاجتماعي

□ **السنة:** ٨٣ - ١٩٨٤

○ **البحث المحتمل استكماله:** «انماط الخدمات الاجتماعية المتاحة للطفل العربي الخليجي واساليب تطويرها والسلبيات المحيطة بحياته».*

○ **البحث المقترح** : «مشكلات الشباب الاجتماعية في الدول العربية الخليجية والاوضاع المتغيرة».**

---

* تم انجاز هذه الدراسة ومناقشة اهم توصياتها ونتائجها من قبل مجلس الوزراء في دورته السادسة (يناير ١٩٨٤). كما تم اعتماد المبادىء العامة لسياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة بموجب القرار رقم (٤) الصادر عن المجلس في دورته السابعة المنعقدة في البحرين (يناير ١٩٨٥) حيث تم اصدار وثيقة هذه المبادىء ضمن سلسلة مطبوعات وثائقية العدد (الثالث - أبريل ١٩٨٧).

** تم انجاز هذه الدراسة ومناقشة أهم توصياتها ونتائجها من قبل مجلس الوزراء في دورته السادسة (يناير ١٩٨٤) وأصدر بشأنها القرار رقم (٧) وكان من اهم هذه النتائج تكليف المكتب بعقد ندوة حول موضوع الشباب والمشكلات المعاصرة في المجتمع العربي الخليجي حيث عقدت خلال شهر يناير ١٩٨٥. كما اصدر المكتب أهم أبحاث الندوة ضمن سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية العدد (السابع - يونيو ١٩٨٦).

٥ مبررات اختيار البحث:

يشكل الشباب نسبة كبيرة لا يستهان بها من عدد السكان في دول مجلس التعاون، وهم بحكم طبيعة المرحلة العمرية التي يمرون بها معرضون الى العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية، خاصة في ظل الاوضاع المتغيرة، مما يتطلب القيام بدراسات علمية، حتى يمكن الوصول الى مجموعة من الحقائق التى تساعد على رسم سياسة حكيمة وواعية، تستطيع وضع البرامج الكفيلة بتحويل هذه الفئة الى قوة ايجابية تزيد من تطور المجتمع وحيويته وقوته على مواجهة التحديات.

يضاف الى ذلك، ان اجراء دراسة حول مشكلات الشباب في دول مجلس التعاون ستكون انجازا علميا مشتركا ومساهمة فعالة في السنة الدولية للشباب التي تصادف عام ١٩٨٥.

ويمكن ان تتضمن الاهداف العامة للدراسة المقترحة ما يلي:

١ - حصر المشكلات التي يواجهها الشباب في الدول الاعضاء.

٢ - تحديد مشكلات الشباب المشتركة والسائدة بين الدول الاعضاء والوقوف على اسبابها وآثارها على الاسرة والمجتمع.

٣ - اقتراح معالم واسس للسياسة الخليجية المشتركة لمعالجة مشكلات الشباب، وما يتطلبه تنفيذ هذه السياسة من برامج وانشطة على المستوى المحلى والخليجي.

□ **السنة:** ٨٤ - ١٩٨٥

○ **البحث المحتمل استكماله:** «مشكلات الشباب الاجتماعية في الدول العربية الخليجية والاوضاع المتغيرة».

○ **البحث المقترح :** «المرأة العربية الخليجية ودورها في التنمية الشاملة»*

○ **مبررات اختيار البحث:**

لاشك ان فرص تعليم المرأة، الواسعة والمتنامية باطراد، والتي وفرتها وتوفرها دول مجلس التعاون منذ فترة غير قصيرة، قد فتحت امام المرأة العربية الخليجية ابواب المساهمة في مجالات عديدة، بجانب الرجل، لخدمة الوطن، فصارت المرأة بعد تعليمها اماً واعية لدورها في تأسيس اسرة متماسكة صالحة، وتنشئة اجيال مؤمنة بوطنها ودينها، وقادرة على

---

* قرر المجلس في دورته السادسة (يناير ١٩٨٤) الغاء تنفيذ هذه الدراسة بموجب القرار رقم (١٠).

العطاء الافضل، وصارت المرأة بتعليمها قادرة على العمل بجانب الرجل، فسدت بذلك بعض حاجة الوطن الى الايدي العاملة الوطنية المؤهلة على الاسهام في التنمية الشاملة، والتي لن تتحقق الا بتكامل كل الجهود وتشغيل كل الطاقات الوطنية.

ان تعليم المرأة العربية الخليجية هو تأهيل ضروري لاضطلاعها بمسؤوليات الدور الذي يفرضه احتياج المجتمع الى كل القوى العاملة الوطنية، وكذلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة التى تمر بها كل المنطقة.

لهذا كله، فان هذه الدراسة تحاول تحديد دور المرأة في عملية التنمية الشاملة، على ان لا يتعارض هذا الدور التنموي مع مبادىء واحكام الشريعة الاسلامية السمحاء، ولا يتجاهل خصوصيات المجتمع العربي الخليجي، وان لا يخل بالتوازن الفعال لمختلف ادوار المرأة الاجتماعية، وكذلك تشخيص ما يعوق الاستفادة الكاملة من الطاقة شبة المعطلة التي تشكلها المرأة في المجتمع واقتراح السبل الكفيلة بتحقيق المساهمة المنشودة، اضافة الى ان هذه الدراسة ستكون جهدا علميا مشتركا، بمناسبة نهاية عقد الامم المتحدة للمرأة (٧٥ - ١٩٨٥).

وعليه، فان الدراسة المقترحة تهدف، ضمن ما تهدف، إلى ما يلي:

١ - الوقوف على الفرص المتاحة لمساهمة المرأة العربية الخليجية في التنمية الشاملة بدول مجلس التعاون.

٢ - تحديد وتحليل الاوضاع والاتجاهات التي تحول دون تحقيق مساهمة المرأة العربية الخليجية بشكل فعال في ميادين ومجالات التنمية الشاملة.

٣ - اقتراح معالم واسس لسياسة خليجية مشتركة في مجال دمج المرأة في التنمية الشاملة، واقتراح برامج العمل المنفذة لهذه السياسة وذلك على مستويين:

أ - المستوى المحلي: بما يتناسب مع الخصوصيات المحلية لكل دولة.

ب - المستوى الخليجي: من خلال حد ادنى مشترك من التصورات حول حدود ومجالات اسهام المرأة.

□ **السنة:** ٨٥ - ١٩٨٦

○ **البحث المحتمل استكماله:** «المرأة العربية الخليجية ودورها في التنمية الشاملة».

○ **البحث المقترح:** «العمل الاجتماعي التطوعي، مقوماته، ابعاده، دوره».*

* لقد تم انجاز هذه الدراسة من قبل المكتب التنفيذي واصدارها ضمن العدد (الحادي عشر - يناير ١٩٨٨) من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، كما تم مناقشة نتائجها من قبل المجلس في دورته التاسعة المنعقدة في الكويت (يناير ١٩٨٨) حيث تم اعتماد أهم توصياتها بموجب القرار رقم (٧).

○ مبررات اختيار البحث:

من المسلم به، بأن تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية، لا تتم الا بالمشاركة الاهلية، والتي يمثل العمل الاجتماعي التطوعي المنظم، بمؤسساته وانشطته المختلفة العنصر الاساسى فيها.

واذا تفاوت نصيب دول مجلس التعاون من مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي وانشطته، من حيث الكم والكيف، الا ان هذه الدول تلتقي في تصورها العام باعتبار المشاركة الاهلية هدفا ووسيلة في آن واحد لجميع مشروعات التنمية الاجتماعية، وركنا من اركان سياستها الاجتماعية.

لذا فان من بين الاهداف العامة لهذا البحث، ان تتوصل الدراسة الى ما يلى:

١ - التعرف على واقع العمل الاجتماعي التطوعي بدول مجلس التعاون بقصد توفير بيانات مقارنة عن اهدافه وسماته وانشطته ومساهماته، والصعوبات التي تعترض طريقه.

٢ - تحديد السمات المشتركة والسائدة والخصوصية للعمل الاجتماعي التطوعي الخليجي وتحليلها بقصد الوقوف على الاسباب والنتائج.

٣ - اقتراح معالم واسس لسياسة عربية خليجية مشتركة ومرنة تهدف الى دفع وتطوير العمل الاجتماعي التطوعي، واقتراح برامج عمل لتنفيذ هذه السياسة على المستوى المحلى والخليجي.

□ **السنة:** ٨٦ - ١٩٨٧

○ **البحث المحتمل استكماله:** «العمل الاجتماعي التطوعي، مقوماته، ابعاده، دوره».

○ **البحث المقترح :** «انظمة الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية في الدول العربية الخليجية، تطويرها وتوحيدها».*

○ **مبررات اختيار البحث:**

في نطاق اضطلاع دول مجلس التعاون، بمسؤولية الرعاية الاجتماعية لفئات من المواطنين ممن لا تتوفر لهم مصادر ارضاء كافية لحاجاتهم اليومية، اصدرت هذه الدول قوانين وانظمة اختلفت تسميتها ما بين «ضمان اجتماعي» و «مساعدات اجتماعية» الا انها اتفقت في اهدافها وغاياتها، وكذلك في الاجراءات المتبعة لتنفيذها.

وحيث ان هذا الجانب يشكل جزءا هاما من السياسة الاجتماعية الحالية والمستقبلية للدول الاعضاء، فان القيام بدراسة مقارنة لانظمة الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية ستكون ذات فائدة كبيرة، خاصة اذا ما استطاعت ان تشمل اساليب تنفيذ هذه الانظمة، وحجم المستفيدين منها وتوزيعهم، ومؤشرات تطورها المستقبلي.

---

* لقد تم تغطية موضوع هذه الدراسة من خلال أحد البحوث الفائزة في مسابقة البحث الاجتماعي الثالثة التي نظمها المكتب التنفيذي في اطار الاحتفال بالاسبوع العربى الخليجي الثالث للعمل الاجتماعي، وقد قام المكتب باصدار هذه الدراسة والمعنونه بـ (المساعدات الاجتماعية) ضمن أبحاث العدد (الرابع عشر - اكتوبر ١٩٨٩) من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية.

كما ان اهمية هذه الدراسة تتضح من خلال اهدافها المتمثلة في:

١ - تحديد اوجه التماثل والاختلاف بين قوانين وانظمة الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية في دول مجلس التعاون.

٢ - الوقوف على حجم المستفيدين من هذه القوانين والانظمة وتوزيعهم واسباب استحقاقهم للضمان والمساعدة.

٣ - النظر في القوانين والانظمة النافذة في الدول الاعضاء، ومدى ملاءمتها للظروف والاوضاع الراهنة والمستجدة للمجتمع، من اجل تقديم مقترحات لتطوير هذه القوانين والانظمة وتوحيدها.

٤ - اقتراح معالم واسس سياسة خليجية مشتركة، على ان تتضمن برامج عمل لتنفيذها على المستوى المحلى والخليجي.

□ **السنة:** ٨٧ - ١٩٨٨

○ **البحث المحتمل استكماله:** «انظمة الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية في الدول العربية الخليجية، تطويرها وتوحيدها».

○ **البحث المقترح** : «التجربة التعاونية في الدول العربية الخليجية ودورها في خدمة المجتمع».*

○ **مبررات اختيار البحث:**

تعتبر الجمعيات التعاونية، نظام اقتصادي الاسلوب، اجتماعي الاهداف، يساعد المواطنين على المشاركة الاهلية في اعتماد الحلول الذاتية لمواجهة احتياجات البيئة المحلية والمجتمع.

وقد شهدت بعض دول مجلس التعاون تجارب تعاونية رائدة وناجحة، في حين ان البعض منها لا زالت تجاربه في اول الطريق والبعض الآخر في طور التخطيط لدخول هذا المجال الفعال في تنمية المجتمع.

ومن هنا، فان هذه الدراسة تكتسب اهميتها من حيث ان نتائجها ستسهم في دعم الجمعيات التعاونية القائمة، وتشجيع انشاء جمعيات اخرى جديدة مع الاستفادة من الخبرات السابقة.

وعلى وجه التحديد، فان الاهداف العامة للدراسة المقترحة تتمثل فيما يلي:

---

* عوضاً عن اجراء هذا البحث فقد قام المكتب التنفيذي بموجب القرار رقم (٦) الصادر عن المجلس في دورته الثامنة المنعقدة في الدوحة (يناير ١٩٨٦) بتنظيم ندوة علمية حول دور الحركة التعاونية في خدمة المجتمع العربي الخليجي في مدينة الدوحة عام ١٩٨٧. كما اصدر المكتب أبرز ابحاث ودراسات هذه الندوة ضمن سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية العدد (الثاني عشر - يونيو ١٩٨٨).

١ - الوقوف على اوضاع الجمعيات التعاونية القائمة بدول مجلس التعاون، وتقييم مدى اسهامها في خدمة المجتمع والمواطن.

٢ - تحديد خصوصيات التعاونيات في الدول الاعضاء، والمشكلات التي تواجهها، واقتراح سبل دعم وزيادة فعالية الحركة التعاونية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - اقتراح معالم واسس سياسة تعاونية خليجية مشتركة، والبرامج المنفذة لهذه السياسة على المستويين المحلى والخليجي.

* * *

ثالثاً : خطة البحوث في مجال الأطر البشرية والتنظيمية

□ **السنة:** ٨٣ - ١٩٨٤

○ **المسح المحتمل استكماله:** «حصر الكفاءات والخبرات العربية الخليجية في المجالين العمالي والاجتماعي».*

○ **مبررات اختيار المسح:**

تبرز اهمية القيام بهذا المسح باعتباره عملا اساسيا يتم على ضوء نتائجه وضع تصورات محددة للاستفادة من الخبرات والكفاءات العربية الخليجية في البحوث والدراسات التي من المقرر ان يقوم بها المكتب التنفيذي، او الدول الاعضاء، وذلك من منطلق ان البحوث في المجالين العمالي والاجتماعي تحتاج الى جانب الخبرة العلمية الى المعايشة الطويلة والعميقة لخصائص المجتمع وتميزه عن غيره في احتياجاته ومشكلاته وتطلعاته والقيم التى تحدد هذه التطلعات.

ان اهمية توفر الخبرات والكفاءات الوطنية الى جانب ضرورتها الحضارية، فانها تكون اكثر ضرورة في دول مجلس التعاون، في ظل ما يواجهها، وما ينتظر ان يواجهها من اوضاع ومشكلات هي ضريبة لا مناص منها لعملية التطور والتحول.

---

* لقد قام المكتب التنفيذي بتصميم استمارة لحصر الكفاءات والخبرات العربية والخليجية في المجالين العمالي والاجتماعي حيث تم ملؤها من قبل العديد من الخبراء والمتخصصين في المجالات الاجتماعية والعمالية. كما قام المكتب بتبويب وتقسيم تلك الخبرات والكفاءات وفق تخصصاتها المختلفة بغرض الاستفادة منها والاستعانة بها من قبل المكتب والاجهزة المعنية في الدول الاعضاء.

هـذا ويهـدف هـذا الحصـر الى تحقيق مجمـوعـة من الاهداف، اهمها ما يلي:

١ - الـوقـوف على حجم الكفاءات والخبـرات العـربيـة الخليجيـة في المجالين العمـالي والاجتمـاعي، وتوزيعها، ودرجاتها، واسهاماتها المختلفة.

٢ - الاستعانـة بهذه الخبـرات والكفاءات واشـراكها في الاعمال والمشروعات التي يقـوم المكتب التنفيذي بانجازها مستقبلا.

٣ - اعـداد ببليـوغـرافيـا تساعـد دول مجلس التعاون على الاستفـادة منهـا، وتمد جسـور التعـارف والتعاون مـا بين هذه الكفاءات والخبرات، اضافة الى تعـريف بقيـة اقطار الـوطن العـربي والعالم بها.

٤ - تأسيس مكتبـة تـوثيقيـة شـاملـة لكل مـا تسهم بـه الخبرات والكفاءات العـربيـة الخليجيـة في المجالين العمـالـي والاجتمـاعي، والمجالات الاخـرى ذات العلاقة.

□ **السـنـة:** ٨٤ - ١٩٨٥

○ **المسح المحتمل استكمالـه:** «حصـر الكفاءات والخبـرات العـربيـة الخليجيـة في المجالين العمـالـي والاجتماعي».

○ **البحث المقترح** : «احتياجات التدريب الحالية والمتوقعة في المجالات التخصصية الفنية لوزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية».*

○ **مبررات اختيار البحث:**

لقد تلمست وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الاعضاء بحكم تجربتها، اهمية التدريب لاكساب موظفيها مزيدا من التخصص في المجالات الفنية، فوضعت الخطط والبرامج والتصورات، والتي غطت في معظمها المراحل الحالية والمستقبلية، وذلك انطلاقا من ادراك هذه الوزارات الواعي، بأن هذه المجالات الفنية التي تفرضها مسؤولياتها تجاه المجتمع والمواطن لا تتطلب استيعاب النظريات العلمية والاساليب الحديثة في فروع المجالات العمالية والاجتماعية، والتي تتوصل اليها المجتمعات المتقدمة والهيئات الدولية المتخصصة وحسب، وانما تتطلب هذه المجالات الفنية، بعد كل هذا، تكييف هذه النظريات والاساليب بما يتماشى ويتلاءم مع احتياجات المجتمع العربى الخليجي وقيمه ومثله.

---

* تم اجراء دراسة مسحية شاملة للاحتياجات التدريبية وعرض نتائجها على أعمال الدورة العاشرة لمجلس الوزراء والتي عقدت في أبوظبي (يناير ١٩٩٠). وقد اتخذ المجلس بشأنها القرار رقم (٥) ومن نتائجها اعتماد الاطار العام للبرامج والانشطة التدريبية للكوادر الفنية العاملة في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية. وقد اصدر المكتب (الاطار العام) ضمن سلسلة مطبوعات وثائقية العدد (الحادي عشر - مارس ١٩٩٠).

وعليه فان حصر الاحتياجات التدريبية في هذه الوزارات يعتبر عملية ضرورية، بقدر ما هي عملية معقدة ايضا، نظرا لتشعب التخصصات التي تتميز بها وزارات العمل والشؤون الاجتماعية عادة، ونظرا لان هذه التخصصات، وكما ذكر آنفا، تحتاج الى مواءمة وتطويع لتلبى احتياجات المجتمع في اطار خصوصياته المحلية.

لذا، فانه وعلى الرغم من الترابط العضوى بين تحديد الاحتياجات التدريبية وبين الوقوف على فرص واساليب التدريب المتاحة في الدول الاعضاء، الا انه ارتؤي ان يتم بحث موضوع تدريب الكوادر الفنية المتخصصة في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الاعضاء، على مرحلتين، تكمل كل منهما الاخرى، حيث تم، خلال هذا العام ١٩٨٥/٨٤م، التركيز على اعداد دراسة مسحية للاحتياجات الفعلية والمتوقعة في المجالات التخصصية الفنية، وهي دراسة تتطلب تحليل سياسات وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الاعضاء، القائمة والمستقبلية، من خلال برامجها المنفذة، او المخطط لتنفيذها، والكوادر المتخصصة والمتوفرة والمطلوبة، ومن حيث مستواها وحجمها.

من هذا كله، يتضح انه بالرغم من الترابط بين بحث هذا العام والعام التالي ١٩٨٦/٨٥، الا ان شروط الدراسة العلمية تتطلب مثل هذا التقسيم المرحلى.

وعليه، فان هذه الدراسة المسحية تهدف الى تحقيق الاهداف التالية:

١ - الوقوف على الاحتياجات التدريبية في مختلف القطاعات والاختصاصات الفنية بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الاعضاء.

٢ - تحديد الاحتياجات التدريبية المشتركة بين هذه الدول، وترتيب سلم بأولوياتها على ضوء واقع واحتياجات المجتمع العربي الخليجي وسياسات الدول الاعضاء الطموحة.

٣ - الوقوف على مقترحات الدول الاعضاء، من واقع تجربتها، لتلبية هذه الاحتياجات من خلال برامج عمل محلية، واخرى خليجية مشتركة تحقق وحدة الفهم المشتركة للكوادر الفنية المدربة، وتوفر افضل الخبرات والمتخصصة في التدريب.

٤ - اقتراح مجموعة مؤشرات تساعد على وضع معايير موضوعية مشتركة، يتم على ضوئها تحديد الاحتياجات التدريبية في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الاعضاء.

□ **السنة:** ٨٥ - ١٩٨٦

○ **البحث المحتمل استكماله:** «احتياجات التدريب الحالية والمتوقعة في المجالات التخصصية الفنية لوزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية».

- **البحث المقترح** : «فرص واساليب التدريب المتاحة لموظفي وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية وامكانات تطويرها وتكاملها لزيادة كفاءة الاداء».*

- **مبررات اختيار البحث:**

لم تتوان دول مجلس التعاون من اجل توفير فرص التدريب امام موظفي وزارات العمل والشؤون الاجتماعية فيها، ليس بحكم ضرورة تلبية احتياجات المرحلة الراهنة، وانما طموحا لاخذ زمام المبادرة في تدريب الكوادر الفنية المتخصصة لاحداث تغييرات ايجابية مخطط لها في المجتمع والمواطن في سبيل تحقيق التنمية الشاملة.

ورغم حرص الدول الاعضاء على توفير فرص التدريب هذه، فان هذه الفرص تفاوتت من دولة لاخرى، حسب الامكانيات والظروف، فقام بعضها باعداد برامج تدريبية ذات مستويات زمنية مختلفة، واسس بعضها مراكز تدريبية متخصصة ترتبط احيانا بمراكز للبحوث او تتصل بادارات التخطيط في مجالات العمل والشؤون الاجتماعية، الا ان هذا الاتجاه مازال حديثا وبالتالى فان

---

* لقد شملت الدراسة المسحية للاحتياجات التدريبية التي نفذها المكتب بحث هذا الموضوع والذي تم في ضوئه وضع الاطار العام للبرامج والانشطة التدريبية المشتركة للكوادر الفنية العاملة في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون.

الخبرة المتاحة لتحقيق اهدافه مازالت محدودة الى حد كبير، اضافة الى ان برامج التدريب على وجه العموم تواجه عقبات عديدة تتعلق بمدى كفاءة المدربين، ونوع الموضوعات من حيث ارتباطها بنوع العمل وخطط المستقبل، ومن حيث تقييم مردودات تلك البرامج.

ومن هذا الواقع، وكنتيجة منطقية لازمة عن حصر الاحتياجات التدريبية، المخطط لاجرائه في العام السابق (٨٤ - ١٩٨٥) تتضح اهمية دراسة فرص واساليب التدريب المتاحة هذه، وذلك لتحقيق اهداف عديدة، تأتي في مقدمتها، الاهداف التالية:

١ - توفير بيانات وافية عن فرص واساليب التدريب المتاحة في مختلف مجالات العمل والشؤون الاجتماعية في الدول الاعضاء، والوقوف على امكاناتها العملية الحالية والمستقبلية.

٢ - تحديد مدى تماثل هذه الفرص والاساليب او اختلافها بين الدول الاعضاء، بقصد الخروج بالسمات العامة المشتركة بينها.

٣ - وضع تصورات وبرامج عمل محددة على المستوى المحلى والخليجي المشترك، وذلك لتحقيق ما يلي:

أ - الاستفادة القصوى من هذه الفرص والاساليب.

ب - التعاون في مجال توفير الخدمات التدريبية للعاملين.

جـ - معالجة الصعوبات التي تحول دون التوسع في الفرص والاساليب ذات المردودات الايجابية الواضحة وتطويرها.

د - تحقيق التكامل بين هذه الفرص والاساليب.

٤ - اقتراح مجموعة مؤشرات تسهم في رسم سياسة تدريبية خليجية مشتركة، قائمة على الاستفادة من مراكز التدريب القائمة، وتحديد الحاجة الى مراكز اخرى وفق حاجات حالية وتصورات مستقبلية.

□ **السنة:** ٨٦ - ١٩٨٧

○ **البحث المحتمل استكماله:** «فرص واساليب التدريب المتاحة لموظفي وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية وامكانات تطويرها وتكاملها لزيادة كفاءة الاداء».

○ **المســـــح المقـــترح** : «الابنية التنظيمية حسب اختصاصات وزارات العمل والشـؤون الاجتمـاعيـة بالدول العربية الخليجية وتحديـد مستـويـات المسؤوليات فيها».*

○ **مبررات اختيار المســح :**

لقد شهد البناء التنظيمي لوزارات العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون تطورات عديدة منذ انشائها وحتى الآن، كما انه من المؤكد، ان يشهد هذا البناء تطورا وتغييرا في المستقبل كاستجابة لازمة للتغيرات المستجدة على واقع المجتمع العربي الخليجي من جهة، ولتحقيق طموحات الدول الاعضاء لتنفيذ سياسات وخطط تهدف الى توفير الامن الاجتماعي والرفاهية للمواطنين.

كما ان البناء التنظيمي لوزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الاعضاء، قد اختلف من دولة الى اخرى، بحكم ظروفها الخاصة والتجربة التي مرت بها والامكانات المادية والبشرية والسياسة العامة.

---

* لقد شملت الدراسة المسحية للاحتياجات التدريبية التي نفذها المكتب بحث هذا الموضوع والذي تم في ضوئه وضع الاطار العام للبرامج والانشطة التدريبية المشتركة للكوادر الفنية العاملة في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون. كما تم بحث هذا الموضوع في العديد من الندوات والملتقيات العلمية التى اقامها المكتب التنفيذي وفي العديد من الدراسات واوراق العمل التي تم تنفيذها واصدارها ضمن سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية.

من هذا كله تتضح اهمية هذا المسح الذي يأتي في اطار التعرف على واقع الابنية التنظيمية التي تتشكل منها وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الاعضاء، بقصد تبادل الخبرة والاستفادة بقدر ما تسمح به وتمليه الخصوصية المحلية لكل دولة، وحسب ظروفها وامكاناتها وطاقاتها المرحلية، وبما يحقق من خطوات عملية هامة على طريق التنسيق والتوحيد، لكون الابنية التنظيمية، تشكل مع الاطارات البشرية، الجهاز التنفيذي لكل القرارات والتوصيات، التي تم، ويتم، التوصل اليها من اجل رسم سياسة عربية خليجية مشتركة.

وعليه فان هذا المسح يهدف الى جملة اهداف، من اهمها:

١ - الوصول الى صورة شاملة لواقع الابنية التنظيمية وتفرعاتها ومستوى المسؤوليات فيها والقوى العاملة بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الاعضاء.

٢ - تحديد اوجه التماثل والاختلاف بين هذه الابنية، والوقوف على السمات المشتركة منها بين الدول الاعضاء.

٣ - اقتراح مجموعة مؤشرات تساعد على توحيد مسميات الاجهزة التنظيمية، بما يكفل الحد الادنى من التقارب، وتسهيل التعامل بين الدول الاعضاء.

□ **السنة:** ٨٧ - ١٩٨٨

- **المسح المحتمل استكماله:** «الابنية التنظيمية حسب اختصاصات وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية وتحديد مستويات المسؤوليات فيها».

- **المسح المقترح :** «المسميات والاوصاف الوظيفية للمهن التخصصية الفنية في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية».*

- **مبررات اختيار المسح :**

ان توحيد مسميات المهن الفنية التخصصية بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الاعضاء، عنصر اساسي في عملية التنسيق والتعاون بين هذه الوزارات، فمن اوليات العمل المشترك الاتفاق على مصطلحاته، والتى تأتي هذه المهن التخصصية في مقدمتها من حيث هي رمز للعناصر التي تضطلع بمسؤولية تحقيق التنسيق والتعاون المذكور.

---

* يوفر الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني والذي اقره مجلس الوزراء في دورته العاشرة المنعقدة في ابوظبي (يناير ١٩٩٠) مرجعاً أساسيا لتوحيد العديد من المسميات والاوصاف المهنية في كافة التخصصات الفنية والمهنية.

الا ان عملية توحيد مسميات هذه المهن لا يمكن لها ان تنجح ما لم تكن مشروطة بتوحيد الاوصاف الوظيفية او التقريب بينها، بشكل عام. فبالوصف الوظيفي تتحدد التسمية وتتضح ابعادها ومدلولاتها ومسؤولياتها.

واذا كان الكثير من التسميات للمهن الفنية المتخصصة بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الاعضاء موحدة، فان هذا المسح بما سيوفره من بيانات ومعلومات سيساعد على توحيد مسميات المهن الفنية التخصصية الاخرى، والتي لم توحد بعد، اضافة الى بلورة وترسيخ المسميات الموحدة.

وبوجه اكثر تحديدا، فان هذا المسح يهدف، من ضمن ما يهدف الى ما يلي:

١ - الوقوف على كافة المسميات والاوصاف الوظيفية للمهن الفنية التخصصية القائمة في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الاعضاء، مما سيوفر مجالا واسعا للاستفادة والمقارنة.

٢ - تحديد اوجه التماثل والاختلاف بين هذه المسميات والاوصاف الوظيفية لها بقصد الوصول الى تحديد امكانية التقريب بينها، والتوحيد في المستقبل.

٣ - اقتراح بعض المسميات والاوصاف الوظيفية للمهن التي يكشف المسح حاجة الدول الاعضاء اليها.

* * *

صدر من هذه السلسلة

العـــــــدد الأول : مبادئ و أهداف السياسات العمالية والاجتماعية بالدول العربية الخليجية.

العـــــــدد الثاني : المبادئ الأساسية للخدمات الاجتماعية العمالية بالدول العربية الخليجية.

العـــــــدد الثالث : المبادئ العامة لسياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة.

العـــــــدد الرابع : الاطار العام لاعداد الدراسات الاحصائية العمالية في الدول العربية الخليجية.

العـــــــدد الخامس : اللوائح النموذجية لدور الرعاية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية.

العـــــــدد السادس : اللائحة النموذجية لمراكز التنمية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية.

العـــــــدد السابع : المشروع الاسترشادي الموحد للأحكام المتماثلة في قوانين وأنظمة العمل بالدول العربية الخليجية.

العـــــــدد الثامن : مبادئ وأهداف السياسات العمالية والاجتماعية والنظم واللوائح الداخلية (باللغة الانجليزية).

العـــــــدد التاسع : برنامج العمل المستقبلي لتطوير احصاءات العمل بالدول العربية الخليجية.

العـــــدد العـاشـر : الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني (مقدمة الدليل واجراءات التطبيق والتطوير).

العـــدد الحادي عشر : الاطار العام للبرامج والأنشطة التدريبية المشتركة للكوادر الفنية العاملة في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية.

العـــدد الثاني عشر : المجموعة الكاملة لقرارات مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية (عدد خاص)

من الدورة التأسيسية الى الدورة العاشرة ١٣٩٨ هـ - ١٤١٠هـ / ١٩٧٨م - ١٩٩٠م.

العـــدد الثالث عشر مبادئ السياسة العربية الخليجية المشتركة للسلامة والصحة المهنية والاطار العام لتطوير التعليم والتدريب في مجال السلامة والصحة المهنية.

العـــدد الرابع عشر : اللائحة الاسترشادية الموحدة للسلامة والصحة المهنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

العـــدد الخامس عشر : مبادئ وأسس السياسة الخليجية المشتركة في مجال التدريب المهني.

رقم الايداع في المكتبة العامة
١٥٨٨ د.ع/١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي ـ مطبوعات وثائقية (١٦)